

المنظمة - السلطة... إشكالات متجددة بعد غياب عرفات

■ هاني المصري ■

إلى مراجعة. لو سارت عملية المفاوضات بسلاسة/ وكما كان مخططاً لها، لأصبحنا أمام دولة فلسطينية، ما يلغي الحاجة لبقاء م. ت. ف. فالدولة للفلسطينيين أينما كانوا، وفي هذه الحالة يمكن تحويل المنظمة إلى شيء يشبه الوكالة اليهودية المعنية بهجرة اليهود إلى إسرائيل، ولكن بما يتجاوز هجرة الفلسطينيين إلى الاهتمام بأوضاعهم إلى حين يتمكنون فيها من الهجرة إلى فلسطين، وبخاصة بالنسبة للاجئين الذين يعانون الأمرين مثل اللاجئين في مخيمات لبنان.

ولكن الأمور لم تسر كما تشتهي سفن عملية السلام والمفاوضات، والحقائق والوقائع والتوقعات تدل على أن مسيرة الفلسطينيين نحو إقامة دولتهم المستقلة لا تزال طويلة. صحيح أن العالم كله بما في ذلك الإدارة الأمريكية وحكومة شارون سلم بضرورة قيام دولة فلسطينية، وهذا إنجاز تاريخي كبير بكل المقاييس. ولكن الصراع يدور في

السنوات الماضية، وسيدور في السنوات اللاحقة حول مضمون ومقومات الدولة الفلسطينية، بما في ذلك عاصمتها ومساحتها وسيادتها ومدى سيطرتها على الحدود والمعابر والأجواء وما في باطن الأرض. المطروح حالياً على الفلسطينيين دولة مؤقتة مركزها غزة (التي ستبقى على الغالب لفترة من الزمن سجنًا كبيراً)، و ٤٠٪ من أراضي الضفة محاطة ومقطعة الأوصال بالحدود والمناطق الأمنية والحيوية الإسرائيلية والمستوطنات والطرق الالتفافية. إن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية التي كان من الضروري توفرها عند توقيع اتفاق أوسلو هي من الأهمية بمكان توفرها الآن، وفي كل وقت اقتضي سابقاً مثلما يقتضي

غياب الرئيس الراحل ياسر عرفات، يوفر فرصة ذهبية لمناقشة العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، وبخاصة أن تجربة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، قد أدت عملياً إلى تلاشي دور المنظمة، حيث أصبحت مجرد شكل بلا أي مضمون. واستخدمت المنظمة خلال هذه السنوات الطويلة مرات قليلة أهمها إقرار اتفاق أوسلو، وإقرار تعديل الميثاق الوطني.

وإذا أردنا تفسير المصير الذي انتهت إليه المنظمة، سنجد أن المفتاح يكمن في أن انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل، بما في ذلك القيادة الفلسطينية، ورئيس المنظمة، أدى إلى قيام كيان وطني (سلطة) على الأرض وداخل الوطن، ما قلل الحاجة إلى الوطن المعنوي الذي كانت ولا تزال تمثله م. ت. ف.

وعلى الرغم من التأكيد من الناحية السياسية والقانونية على أن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والمرجعية العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمسؤولة عن التفاوض مع إسرائيل وعقد توقيع الاتفاقات معها، فإن سنوات ما بعد أوسلو جعلت الابن (السلطة) يبتلع الأم (المنظمة) لدرجة أن المنظمة تبدو أنها باقية بانتظار مهمة رئيسية واحدة، وهي توقيع الاتفاقات النهائية باسم الشعب الفلسطيني كله. المسار الذي سارت عليه الأمور، كان يبدو في البداية طبعياً، وسط الآمال، أو الأوهام، حول أن اتفاق أوسلو سيؤدي وخلال فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً لقرار ١٩٤. ولكن عندما تعثر تطبيق اتفاق أوسلو، وعندما انهارت مفاوضات السلام حول القضايا النهائية، ما أدى إلى العدوان العسكري الإسرائيلي، وإلى اندلاع الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة المستمرة منذ الثامن والعشرين من أيلول ٢٠٠٠ وحتى الآن، أصبحنا بحاجة

الحكومة الفلسطينية، كان هذا ضرورياً زمن قيادة ياسر عرفات، وأصبح ملحاً أكثر بعد غيابه. إن التجربة الماضية التي تم الجمع فيها ما بين الرئاستين، وأصبح فيها أعضاء لجنة تنفيذية وزراء، ساهمت في إضعاف المنظمة، وجعلت السلطة من الناحية الفعلية هي المرجعية العليا. يكفي أن نقول أن السلطة هي التي تصرف على المنظمة من موارثها. إن الفصل ما بين السلطة والمنظمة لا يفعل ويحيي المنظمة فقط، وإنما من شأنه أن يفعل السلطة أيضاً. فإحدى العقبان الكبرى التي حالت دون إصلاح وتفعل السلطة أن رئيسها فوق المسألة والمحاسبة والمكاشفة. فهو رئيس السلطة ورئيس المنظمة التي تشكل المرجعية العليا للفلسطينيين فكيف بمقدور الفرع (السلطة) أن يحاسب الأصل (المنظمة)؟ والمسألة والمحاسبة والمكاشفة شرط ضروري لجودة وصلاحيه أي حكم.

الحجة التي تستخدم للجمع ما بين رئاسة المنظمة والسلطة هي أن الفصل ما بين الرئاستين يمكن أن يشق الطريق لوجود ازدواجية في القيادة الفلسطينية، أو بعبارة أوضح قباذتين واحدة في الداخل وأخرى في الخارج. وهذه الحجة وجيهة ولكن يمكن التغلب عليها بإزالة أسبابها عن طريق إعادة الاعتبار للمنظمة وجعلها فعلاً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد، والمرجعية العليا، وجعل المجلس الوطني مؤسسة فاعلة منتظمة الانعقاد، يشارك فيها أعضاء المجلس التشريعي ويكونون نصف أعضاء المجلس الوطني.

كما يمكن منع نشوء حالة من التعددية في القيادة من خلال العمل الجاد لبثورة إستراتيجية وطنية واحدة تحدد الأهداف الوطنية، وأشكال النضال والعمل والمراحل والتحالفات لتجسيد ما نحن بصدده: سلطة، ومنظمة، وتعددية، وديمقراطية، وانتخابات في إطار حركة تحرر وطني، ولتطبيق أجندة وطنية. يجب ألا تنصرف على أساس أن الدولة أصبحت على مرمى حجر، وعندها سيتم حل المنظمة، بل يجب الاستعداد للاحتتمالات كافة، وبخاصة لأسوأها.

الآن الحفاظ على دور م. ت. ف. وتفعله، وعدم اقتصار الترتيبات الانتقالية التي أجريت بعد وفاة ياسر عرفات على السلطة، بل يجب العمل بسرعة نحو إصلاح وتفعل م. ت. ف. عبر الدعوة لانعقاد المجلسين الوطني والمركزي، وإعادة تشكيل المجلس الوطني على أسس جديدة، أهمها الابتعاد عن التعيين قدر الإمكان، واللجوء إلى الانتخاب، وتخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الذين لا يعرف أحد عددهم بالضبط، ولكنهم في أقل التقديرات أكثر من سبعمائة عضو. في مثل هذا العدد يصعب -إن لم نقل يستحيل- العمل وعقد الاجتماعات والتواصل، ويمكن اقتصار العدد على ٣٠٠ عضو كحد أقصى.

إن إحياء م. ت. ف. أصبح ضرورة وطنية حتى تشكل الممثل الشرعي الوحيد فعلاً للفلسطينيين، وحتى تقوم بمهامها خصوصاً إزاء الفلسطينيين في الخارج (الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني) والذين أهملوا إهمالاً كبيراً في السنوات السابقة.

لم يكن من المحتم أن نهمل الوطن (الداخل) عندما كانت القيادة ومركز الثقل في الخارج. كما ليس من المحتم إهمال الخارج عندما انتقلت القيادة ومركز الثقل إلى الداخل. المنظمة ضرورية حتى تكون الاحتياط الاستراتيجي للفلسطينيين، فالكيان الوطني الذي بني على أرض الوطن وعلى الرغم من الأفاق الكبيرة التي أمامه لا يزال في خطر، ويمكن أن يتعرض للانهايار. وفي سياق العمل لإيجاد معادلة صحيحة تحفظ حقيقة أن المنظمة هي المرجعية العليا، وأن السلطة أداة من أدوات المنظمة، ويجب الفصل ما بين المنظمة والسلطة عن طريق عدم الجمع ما بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، وعدم تكليف أي عضو لجنة تنفيذية بأي منصب وزارى في

إن إحياء م. ت. ف. أصبح ضرورة وطنية حتى تشكل الممثل الشرعي الوحيد فعلاً للفلسطينيين، وحتى تقوم بمهامها خصوصاً إزاء الفلسطينيين في الخارج (الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني) والذين أهملوا إهمالاً كبيراً في السنوات السابقة.

التيار الديمقراطي... وفن إضاعة الفرص!

هاني حبيب

إلا أنها مع ذلك لم تنجح في تخطي الحسابات الضيقة التي ظلت السبب الرئيسي في إخفاق التوصل إلى تشكيل التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من النجاح في بعض المراحل في تحقيق شيء في التنسيق بين الفصيلين الأساسيين في هذا التيار «الشعبية» و«الديمقراطية» على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن عدم الثقة والمصادقية المحدودة، لم يجعل هذا التنسيق فاعلاً أو مباشراً بما هو أكثر تطوراً؛

فالقادة المشتركة التي جمعت بين التنظيمين ظلت حبيسة قيادة «فصيلين» مختلفين إلى درجة أن أحدهما في كثير من المواقع

والأحيان كان أقرب في موافقه إلى مواقف التيار المركزي «فتح»، الأمر الذي أدى، إضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية، إلى إخفاقات القيادة المشتركة في التبشير بوحدة التيار الديمقراطي.

وبعد اتخاذ الفصائل كافة فلسطين مركزاً رئيسياً لنشاطها، إثر اتفاق أوسلو تواصلت الجهود من أجل تشكيل التيار الديمقراطي، وبخاصة بعد أن أعيد رسم الخارطة الفصائلية والحزبية الفلسطينية بشكل أدى إلى

شهدت الساحة الفلسطينية، طوال تجربة الثورة على امتداد قرابة أربعة عقود، محاولات عديدة لتشكيل التيار الديمقراطي الفلسطيني، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح على الرغم من وجود قاعدة حزبية لفصائل اكتسبت صفة الديمقراطية من خلال برامجها ذات النزعة اليسارية، ومواقفها التي جسدت أو حاولت أن تجسد عبر مراحل الثورة الفلسطينية رؤية تقدمية اتسمت بالمعارضة بشكل عام لبرنامج التيار المركزي الذي مثلته حركة «فتح» بشكل رئيسي، مرتكزة على البعد الاجتماعي كفصائل علمانية، وعلى البعد اليساري على المستوى السياسي.

المحاولات المتلاحقة لتوحيد هذه الفصائل في إطار تيار يكفل خصوصيتها التنظيمية مع وحدة الموقف، أخفقت في إيجاد مثل هذا التيار الذي عوضاً عن أن يتوحد في مواجهة التيار المركزي، انقسم إلى المزيد من الفصائل والتنظيمات التي لم تشكل بدورها تميزاً تنظيمياً سياسياً يبرر مثل هذه الانقسامات التي عبرت عن شخصانية وعصبوية تتنافى مع ما تنادي به هذه الفصائل من أيديولوجيا ومفاهيم وأفكار، وما زال المرء حتى اليوم يجد صعوبة في إيجاد فوارق جادة بين بعض الفصائل،

الديمقراطي»، غير أن هاتين التجربتين، لا يمكن وصف تشكيلهما بالنجاح، أو المؤثر، لأن الفصائل التي انطوت في إطار التجمع، نقلت إليه أمراضها، والحز من سياسته أبعثت الفصيلين المركزيين «الشعبية» و«الديمقراطية» عنه، في حين أن المبادرة اعتمدت على شخصيات ديمقراطية قيادية، دون أن تنجح في إيجاد قاعدة عريضة منظمة، ونذكر هنا أننا لا نتحدث عن حزب جديد، لكن ذلك لا يعني عدم وجود إطار تنظيمي وهيكلية إدارية لتنظيم أعماله وتحدد مساره، وبين نخبة المبادرة، وفصائلية التجمع، ضاع التيار الديمقراطي وتاه بين التيارين المركزيين «فتح» و«حماس».

وجاءت استحقاقات ما بعد عرفات لتضع هذا التيار، وكل فصائله، والمنتمين إليه من مستقلين، أمام المحك، وفوجئ -ربما- هذا التيار أنه غير موجود على الساحة، وجاءت الاستحقاقات الانتخابية لتكشف عورة هذا التيار وتسقط ورقة الثوت عنه، وبات في حالة انكشاف فاضح كتيار وفصائل ومنتمين مستقلين، وجاء الإنكشاف الرئيسي عندما تم ترسيم رئاسة أبو مازن للجنة التنفيذية، دون أي نقاش أو معارضة، أو حتى «لغط» حول الأمر، ووضعت فصائل التيار الديمقراطي نفسها على الهامش، أو على الرف.

ندرك بطبيعة الحال، أنه لم يكن بمقدور هذا التيار تغيير النتيجة المعروفة، لكن ذلك لم، ويجب أن لا يكون سبباً للتغاضي عن المشاركة الفاعلة في التأثير على هذه

وجود مركزين رئيسيين أحدهما «فتح»، والأخر حركة «حماس»، ولعل الانتفاضة الفلسطينية الثانية هي التي رسمت تخوم هذه الخارطة بشكل جلي، بفعل التأثير العسكري والجماهيري على الأرض، الأمر الذي يفرض من الناحية الموضوعية، إعادة الاعتبار للجهود كي يتمحور التيار الثالث، التيار الديمقراطي في إطار موحد، كي يعيد التوازن إلى الخارطة السياسية التنظيمية للساحة الفلسطينية، غير أن ذلك لم يحدث، إذ رأينا بعض فصائل هذا التيار ينطوي تحت إبط التيار الأول «فتح»، من خلال التوافق مع مواقف السلطة، أما البعض الآخر فقد انضوى تحت لواء حركة «حماس».

وبطبيعة الحال، فقد كان هذا الانضواء في الحالتين نسبياً بشكل عام، وتناسيباً بين فصيل وآخر بدرجة التحاقه بالتيار الأول أو الثاني، الأمر الذي أدى إلى تبهيت صورة ومواقف هذا التيار، إلى أن بدأت محاولات لإيجاد تيار ثالث بفضل شخصيات ديمقراطية مستقلة، وبتشجيع وربما بدعوة من الفصائل الديمقراطية المركزية، «الشعبية»، و«الديمقراطية»، وحزب الشعب، وهكذا كنا أمام محاولتين، «المبادرة الوطنية» و«التجمع

وعلى الرغم من النجاح في بعض المراحل في تحقيق شيء في التنسيق بين الفصيلين الأساسيين في هذا التيار «الشعبية» و«الديمقراطية»، على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن عدم الثقة والمصادقية المحدودة، لم يجعل هذا التنسيق فاعلاً أو مباشراً بما هو أكثر تطوراً